الدور التربوي للمؤسسات العقابية في الجزائر – دراسة في اتجاهات الأحداث الجانحين - دراسة ميدانية بمركز إعادة التربية بقسنطينة

أ مكي سهام
المدرسة العليا للأساتذة قسنطينة

ملخص:

إن المؤسسات العقابية باعتبارها مكان لتنفيذ العقوبة فإن دورها ووظيفتها الجديدة ليست وليدة الوقت الراهن بل عرفت تغيرا كبيرا عبر مختلف المراحل التاريخية إلى أن انتهت بأن أصبح للمؤسسات العقابية دور تربوي تسعى من خلاله إلى تعديل سلوك المساجين بغية أن يوافق التوقعات المرجوة منهم بعد انقضاء مدة عقوبتهم . ولتحقيق هذا الغرض فإن هذه المؤسسات العقابية تسخر إمكانيات مادية وبشرية تسعى بواسطتها إلى تحقيق أهدافها التربوية والمتمثلة في تنمية جميع جوانب شخصية المسجون النفسية منها والعقلية ، البدنية والاجتماعية .

Abstract:

The penal institution as a place to imply the punishment ,the new role and function is not born of the moment ,but they seen a big change across around the different historical stages and become to the penal institutions an educational role ,endeavor in which to modify the behavior of prisoners in order to be approved by the expectations of them after the expiration of their punishment to achieve this purpose , these penal institutions harness the potential of the material and human endeavor through which to achieve their educational objectives and the development of all sides of the personality of the imprisoned : psychological , mental , physical and social

مقدّمة:

إن دور المؤسسات العقابية يعكس ميدانيا سياسات عقابية ذات أفكار واضحة وأهداف محددة ، ولماّ كانت السياسة العقابية في الجزائر تتبنى مبادئ وأفكار سياسة الدفاع الاجتماعي السّاعية إلى إعادة إدماجهم في المجتمع بطريقة سوية ، فقد تنوعت مؤسساتها العقابية بحسب معايير تتحكم فيها عوامل السّن ، الجنس وكذا مدّة العقوبة ، وقد سخّرت لنفسها نظام معين تسعى من خلاله إلى تحقيق أهدافها التربوية ، ويتمثل هذا الأخير في النظام التدريجي و المشتمل على مجموعة النظم المتكونة من النظام الانفرادي و المختلط و الجمعي ،

جامعة قسنطينة 1، الجزائر 2013.©

بالإضافة إلى أنظمة أخرى تتعقبها كنظام الورش الخارجية والإفراج المشروط ونظام نصف الحرية ، حيث تطبّق هذه الأخيرة وفق أساليب عقابية تتناسب والمراحل التالية أين ينتقل المسجون من خلاله من مرحلة إلى أخرى ، بحسب ما يقدمه من ضمانات مؤكدة على تحسين سلوكه ومدى استحقاقه للمرحلة التالية مراعاة لفكرة التدرج في تطبيق العقوبة السالبة للحرية .

فقد أثبتت التجارب على مدى فعالية هذا الأسلوب في إعادة تأهيل المساجين ، فهذا النظام يجنبهم الانتقال المفاجئ من مرحلة سلب الحرية إلى مرحلة الحرية الكاملة مما يؤدي إلى استغلالها ، وقد يشكل صعوبة كبيرة في إعادة اندماج المسجون من جديد في المجتمع وفق التوقعات المرجوة منه ، وسيتم توضيح ذلك في المراحل اللاحقة من البحث.

1- الإشكالية :

يعود الاهتمام المتزايد بهذا الموضوع خاصة من قبل الباحثين الغربيين إلى مدى أهمية المؤسسات العقابية في مواجهة الميول الإنحرافية وتحقيقها للضبط الاجتماعي (1) ، باعتبار أن المجتمع نظام يتكون من تنظيمات اجتماعية يعتمد كل منها على الآخر في شكل متكامل ، وتتجه جميعها للحفاظ على أسسه وتوازنه ، وتتحقق حالة التوازن هذه باتفاق مشترك بين أفراده حول مجموعة المعايير والقيم التي تصونها عمليات التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي لمواجهة الانحراف.

ومع التطور الملحوظ للمؤسسات العقابية وسياستها ، فقد أصبح لها دورا تربويا خاصة فيما بعد القرن الثامن عشر، كان وليد العديد من الإسهامات من قبل المفكرين والباحثين والفلاسفة ، وحتى بعض الديانات السّماوية كالدين الإسلامي والدين المسيحي، أين نادوا بتربية المساجين عن طريق تنمية جوانب شخصيتهم النفسية ، العقلية والبدنية والاجتماعية ، كما ساهم أيضا واقع أوروبا الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بقسط كبير في تطور دور المؤسسات العقابية ، خاصة بانتشار الفقر والبطالة والتسوّل والتشرد فأصبحت بالتالي الجريمة نتيجة لهذا الواقع ، كما أدى بمفكريها وفقهاء القانون إلى البحث عن قوانين تراعي التدرج من مرحلة سلب الحرية إلى مرحلة الحرية الكاملة مما يؤدي إلى سوء استغلالها، مما شكّل أيضا صعوبة كبيرة في إعادة اندماج المسجون في المجتمع من جديد ، كما سخرت السياسة العقابية في الجزائر عدة إمكانيات مادية وبشرية وشرّعت نصوصا قانونية تعكس أفكارها ومبادئها التي تتماشى وأفكار سياسة الدفاع الاجتماعي ، باعتبار أن المؤسسات العقابية بمثابة مكان تنفيذ وتجسيد تلك الأفكار ، وبناءا على ما تقدم ذكره فقد جاء موضوع بحثنا محاولا الاضطلاع على مدى تجسيد بعض المؤسسات العقابية في الجزائر لدورها التربوي المنوط بها وهذا من خلال اتجاهات الأحداث الجانحين ، وانطلاقا من تساؤل رئيسي مفاده : هل اتجاهات الأحداث الجانحين نحو الدور التربوي للمؤسسات العقابية المتواجدين بها ايجابية ؟

2- فروض ومؤشرات الدراسة :

- **الفرضية العامة :** اتجاهات الأحداث الجانحين نحو الدور التربوي للمؤسسات العقابية المتواجدين بها ايجابية.
- وتندرج تحتها أربع فرضيات جزئية (4) وهي كالآتي:

1- اتجاهات الأحداث الجانحين نحو دور المؤسسات العقابية في تنمية الجانب النفسي للحدث ايجابية .
2- اتجاهات الأحداث الجانحين نحو دور المؤسسات العقابية في تنمية الجانب العقلي للحدث إيجابية .
3- اتجاهات الأحداث الجانحين نحو دور المؤسسات العقابية في تنمية الجانب البدني للحدث إيجابية .
4- اتجاهات الأحداث الجانحين نحو دور المؤسسات العقابية في تنمية الجانب الاجتماعي للحدث إيجابية .

وقد تم الاستعانة بمؤشرات أربع رئيسية وتسعة عشر مؤشرا فرعيا ، أطلق عليها اسم "مؤشرات الدراسة"

- مؤشر 01 : الجانب النفسي .
- مؤشر 02 : الجانب العقلي .
- مؤشر 03 : الجانب البدني .
- مؤشر 04 : الجانب الإجتماعي .

3-تحديد المفاهيم:

- **مفهوم المؤسسة العقابية :** تعتبر المؤسسة العقابية مكان لاحتجاز المتهمين أو لتنفيذ عقوبة سلب الحرية ، تتحدد أنواعها ونظامها وفقا لسياسة عقابية تسعى لتحقيق أهداف واضحة تنحصر في تحقيق الجانب الردعي والتربوي للمحكوم عليهم .
- **مفهوم التربية :** أن نهيئ الظروف المساعدة لنمو الشخص نموا متكاملا من جميع النواحي لشخصيته العقلية والخلقية والجسمية والروحية ، أي أن التربية ما هي إلا تهيئة ظروف تتاح فيها الفرص لأن نوجّه كل مقومات التربية التي تجعلنا ننشئ الأشخاص صغارا و كبارا تنشئة سليمة في النواحي الخلقية والجسمية والعقلية والروحية **(6)**.
- **مفهوم الحدث المنحرف :** هو ذلك الشخص الذي يقل سنه عن الثامنة عشر ، ويصدر سلوكا أو أفعالا لا تتوافق مع المعايير الاجتماعية ، باقترافه جريمة فيمثل أمام القانون أو أي سلطة أخرى مختصة .
- **مفهوم المركز المختص بإعادة التربية :** هو داخلية تستقبل الأطفال من 16 إلى 18 سنة ، الموضوعين تحت الرقابة وإعادة التربية ، وهذه الهيئة (المركز) تابعة لوزارة الحماية الاجتماعية **(مرسوم 75-115، 26 ديسمبر 1975، الجريدة الرسمية رقم 82)** (14 أكتوبر 1975 ، المتضمن القانون النموذجي للمراكز المختصة لحماية الطفولة والمراهقة) (7)، ومن يرسل الأطفال للمراكز هو قاضي الأحداث ، نلاحظ هنا نوعين من الوضع في المركز ، وضع مفروض على الأحداث الذين ارتكبوا جرما ووضعوا بطلب من مربي مصلحة الملاحظة والتربية في الوسط المفتوح ، والمساعدات الاجتماعية أو الآباء في حالات الخطر المعنوي .
- **مفهوم الدور:** أنه نموذج يرتكز حول بعض الحقوق والواجبات ويرتبط بوضع محدد للمكانة داخل الجماعة أو موقف اجتماعي معين ، ويتحدد دور الشخص في أي موقف عن طريق مجموعة توقعات يضعها الشخص نفسه" **(5) .**

4- المنهج المتبع في الدراسة :

نظرا لطبيعة المشكلة التي تناولها البحث والعناصر التي تتضمنها فرضياته ، فإن الباحث استخدم في معالجة هذه المشكلة والتحقق من صحة الفرضيات المنهج الوصفي ، كما أن مهمة هذا الأخير لا تتوقف عن تجميع البيانات والمعلومات عن الظواهر والموضوعات التي يتم التعرض إليها ، إنما تمتد هذه المهمة إلى أبعد من ذلك ، ولأن هذا هو الهدف من بحثنا ، خصوصا أن موضوع الدراسة يدور حول دراسة الاتجاهات التي ترمي إلى الحصول على بيانات يتم تحليلها وتحديد الاتجاهات الغالبة و طبيعتها سالبة أو موجبة ، فالبحوث الوصفية كما يقول الدكتور **فاخر عاقل** " توصلنا إلى حقائق دقيقة عن الظروف القائمة ، وتستنبط العلاقات بمعلومات مفيدة وقيمة ، وبذلك تساعد على فهم الحاضر وأسبابه ورسم خطط المستقبل واتجاهاته **"(4)** . ولما كان هذا البحث يسعى في نهاية الأمر إلى معرفة استجابات الأحداث الجانحين اتجاه الدور التربوي الذي يقدّم لهم داخل مؤسسة إعادة التربية ، فالمنهج الوصفي بهذه الكيفية يمثّل أحسن طريقة للكشف عن المعلومات وبترتيب المعطيات والحقائق حول المشكلة التي نحن بصدد معالجتها ، زيادة على ذلك تحليلها وتفسيرها **(3) .**

5-العينة :
اختيار عينة الدراسة من أهم الخطوات في أي بحث علمي يخضع لشروط الموضوعية والدقة العلمية ، ونظرا لكون قد تعذّر إجراء الدراسة الميدانية في كامل المؤسسات العقابية في الجزائر ، وهذا ما اقتضى أن تكون عينة البحث بالحجم المقدّم.
وقد قدّر حجم العينة بـ 30 مبحوث من أصل 31 حدث جاني أي بنسبة 96.77% من مجتمع الدراسة ، وقد أخذنا عينة البحث من مؤسسة إعادة التربية بقسنطينة .
6- أدوات الدراسة :
6-1- **الملاحظة :** وقد استخدمنا نوع الملاحظة البسيطة والتي تعدّ من أهم الأدوات المستخدمة في البحث العلمي ، ومصدرا أساسيا للحصول على البيانات والمعلومات الضرورية ، ويقصد بالملاحظة "استخدام البصر والحس في إدراك حقيقة ما وتستهدف الملاحظة عدم الاكتفاء في جمع المادة العلمية بالحقائق والظواهر السطحية والمعاني الأولية ، والجزئيات مما يساعد الباحث على تنمية مواهبه" **(2)** . فقد جاء استخدام الملاحظة كأداة لجمع المعلومات استعمالا واسعا أين تم الحصول من خلالها على معلومات لم يصرّح بها الأحداث ولا الفنيين المختصين المتواجدين بالمركز ساعدتنا في تحليل وتفسير النتائج ، وذلك بملاحظة بعض الارتباكات التي يبديها المبحوث عند تقديمه لإجابات مشكوك فيها أو متناقضة مع بعضها البعض ، كما سمحت لنا الملاحظة ببناء فكرة ولو أوليّة عن المؤسسة محل الدراسة ، وهذا بالتعرف على هيكلها وطرق تسييرها والإمكانيات المتوفرة لديها بزيارة مختلف القاعات والسؤال عن أدوار كل عامل بها.
6-2- **المقابلة :** وهي تفاعل لفظي بين شخصين في مواقف المواجهة ، يحاول أحدهما من خلاله أن يستثير بعض المعلومات أو بعض التعبيرات لدى الآخر حول خبراته وآرائه ومعتقداته ، وهي لا تقل أهمية عن الأدوات الأخرى لجمع البيانات لذلك تم استخدامها للحصول على معلومات تفيدنا في البحث ، وقد تم تحقيق ذلك من خلال إجراء مقابلات مع بعض المؤطّرين والمسؤولين كالمدير والمربي والأخصائي النفسي والمساعد الاجتماعي ، لإفادتنا بمعلومات خاصة بظروف سير عمل المؤسسة ومدى تحقيقها للهدف التربوي المنوط بها.
6-3- **الاستمارة :** أو الاستبيان أو الاستخبار ، أداة مفيدة من أدوات البحث العلمي ، وهي مستعملة على نطاق واسع للحصول على الحقائق والتوصّل إلى الوقائع والتعرف على الظروف والأحوال ودراسة المواقف والآراء والاتجاهات ، ولأن موضوع الدراسة متعلق بمعرفة اتجاهات الأحداث الجانحين نحو الدور التربوي للمؤسسات العقابية المتواجدين بها ، فقد تم اعتماد مقياس **ليكرت** للاتجاهات ، وقد تضمن المقياس أربع محاور كل محور يضم مجموعة بنود، ويبلغ المجموع الكلّي للبنود 52 بند ، وكانت كل عبارة في المقياس مدرجة على خمسة درجات وهي : ليس لدي رأي ، أرفض ، أوافق ، أرفض بشدة ، أوافق بشدة ، وقد تم التأكد من صدق الاستبيان وتم تعديله وتغييره حتى توصلنا إلى التناسب بين الأسئلة الموضوعة وموضوع الدراسة .
7 -كيفية أو تقنية عرض وتحليل البيانات : في هذا البحث لم نكتف بعرض البيانات الكيفية أو الكمية المجمّعة فقط ، بل عمدنا إلى تحليلها إحصائيا وتفسيرها ، حيث عالجنا المعلومات المتحصل عليها من خلال المقياس معالجة إحصائية بعد وضعها في جداول وتبويبها بالطرق المناسبة ، مشفوعة بتفسير وتحليل للأرقام التي احتوتها بما يتناسب وأبعاد الدراسة.
أما فيما يخص الأساليب الإحصائية المستخدمة في مجال عرض البيانات الكمّية فإنه ومثلما أشير إليه سابقا في تبيان المنهج المتبّع بالذات إلى استعمال إضافة للنسب المئوية وفق المعادلة : **النسبة المئوية = عدد التكرارات x 100 / مجموع التكرارات** ثم قياس شدة الاتجاه: حيث يمثل (-) الاتجاه السالب و(+) الاتجاه الموجب ، وتبع بتحليل وتفسير معمق .
8- النتائج العامة : من كل النتائج المتوصل إليها وبعد التحليل والتعليق على البيانات المجموعة بواسطة المقياس ، والتي تهدف للإجابة على السؤال المحوري التالي : هل اتجاهات الأحداث الجانحين نحو

الدور التربوي للمؤسسات العقابية المتواجدين بها إيجابية؟ ، حيث انطلقنا في الدراسة من الفرضية التالية:

إن اتجاهات الأحداث الجانحين نحو الدور التربوي للمؤسسات العقابية المتواجدين بها إيجابية ، نجد أن فرضية البحث قد تحققت (أثبتت) ، حيث بلغت شدة الاتجاه: (+0.36) ، وهذا راجع إلى اقتناع الأحداث بالدور التربوي المقدم داخل المؤسسة المتواجدين بها ، فهذا الدور قد تغيّر تبعا لتغير مفهوم العقوبة وأغراضها ، ويتضح ذلك عند تفحصنا لوضع السجون قديما ، فقد كانت عبارة عن أماكن يحتجز بها المجرمون بغية الانتقام منهم عن طريق تطبيق مختلف أشكال العقوبات البدنية أو المعنوية ، ومنه تبين أن دور السجن آنذاك كان بمثابة مكان ينتظر فيه المحكوم عليه تطبيق العقوبة فقط ، تلبية للغرض الأساسي منها والمتمثل في إيلام المسجون وردعه وزجره ، إلى أن أصبح لهذه المؤسسات العقابية دورا تربويا (ما بعد القرن الثامن عشر) ، ولم يكن وليد تلك الفترة بل سبقته عدة إسهامات من المفكرين والفلاسفة وحتى بعض الديانات السّماوية كالدين الإسلامي والدين المسيحي ، أين نادوا بتربية المساجين عن طريق تنمية شخصيتهم العقلية والبدنية والنفسية والاجتماعية ، ولتلبية هذا الغرض سخّرت هذه المؤسسات الإمكانيات المادية والبشرية لضمان السير الحسن ، وتحقيقا للأغراض التربوية المنوطة بها ، وتجسيدا لسياسة الدفاع الاجتماعي حتى يبتعد الحدث الجانح عن طريق الإجرام ولا يعود له مرة ثانية.

9- الاقتراحات: في ضوء نتائج البحث نضع بعض الاقتراحات والتي رأينا أنها تخدم موضوع البحث وهي:

- توفير الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم والتي تضمن تحقيق الأهداف التربوية المنوطة بالمؤسسات العقابية في إعادة تأهيل المسجونين وإدماجهم في المجتمع بطريقة سوية ، وهذا ما لم تأخذ به السياسة العقابية في الجزائر.
- وضع تخطيط عام يحوّل أهداف السياسة العقابية التي تسعى إلى تحقيقها إلى مستوى تنفيذي ، أين يتم برمجة مراحل التنفيذ بحيث تكون مكمّلة لبعضها البعض ، ومن هنا يجب أن يوافق ما يطبّق داخل المؤسسة العقابية ما هو موجود خارجها أي ميدان التنفيذ ، خاصة من الناحية المهنية أين يتسنى للسجين توظيف ما اكتسبه من معارف ومهارات بعد الإفراج عنه.
- تشجيع الجمعيات التطوعية المختصة برعاية أسر المساجين والمفرج عنهم والتنسيق فيما بينهم تجنبا لازدواجية الأدوار.
- توفير العدد الكافي من الممارسين الطبيين وشبه طبيين بمختلف تخصصاتهم النفسية والعقلية والجسمية.

قائمة المراجع :

1- أحمد زايد، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية ، دار المعارف، ط2 ، مصر، 1984، ص130.
2- إحسان محمد الحسن ، الأسس العلمية ، لمناهج البحث الاجتماعي ، دار الطبيعة ، ط2 ، بيروت ، 1992، ص25.
3- جابر عبد الحميد وأحمد خيري كاظم ، مناهج البحث في التربية وعلم النفس ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1973، ص133.
4- فاخر عاقل ، أسس البحث العلمي في العلوم السلوكية ، دار العلم للملايين ، ط1، بيروت ، لبنان ، أكتوبر، 1992، ص 129.
5- محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة العلمية ، دون طبعة ،1997، ص 399.
6- وزارة التربية والتعليم المصرية ، المكتبة المدرسية الحديثة ، مطبعة وزارة التربية والتعليم ، ج 2 ،مصر، 1962 ، ص13.
7- وزارة العدل- قانون تنظيم وإعادة تربية المساجين 1972 ، مطبعة وزارة العدل ، الدار البيضاء ، الجزائر ، جويلية ، 1974.